الفصل السابع

جرائم الفقراء: دراسة ميدانية(*)

أولاً : الإطار النظري

١ – التفسيرات الكلاسيكية

اهتم التراث النظري لسوسيولوجيا الجريمة بالعلاقة بين السلوك الإجرامي والفقر، فقد أثبتت بعض الدراسات إن الفقر هو الدافع الأساسي لممارسة السلوك الإجرامي. فقد أظهرت دراسة رسل Russel في إنجلترا إن حالات الكساد الاقتصادي وما يصاحبها من ازدياد معدلات الفقر يترتب عليها زيادة في معدلات الجرائم لان الحاجة الاقتصادية من أهم الدوافع لممارسة السلوك الإجرامي. وكذلك أوضح سيريل برت Curll Burt في دراسته في عام ١٩٣٨م عن الجانح الصغير The Young Delinquent إن الفقر هو الدافع لجناح الأحداث، وكذلك أوضح برت إن الفقراء وحدهم هم الذين يقعون في قبضة الشرطة حين يرتكبون جرائمهم. وقد أثبتت دراسة شلدون واليانور جلوك عن (الأحداث الجانحين) ازدياد حالات الإيداع في السجون بين الأحداث من الطبقة الدنيا وارجعا ذلك إلى ازدياد معدلات البطالة وانخفاض نسبة التعليم والتفكك الأسري.

(*) انظر أحمد أنور، نحو تفسير سوسيولوجي لجرائم الفقراء: دراسة حالة لإحدى الأحياء الحضرية الفقيرة بمحافظة القاهرة، *مجلة كلية التربية*، جامعة عين شمس، العدد الثالث، ٢٠٠٠م.

وأثبتت نتائج دراسات كلينور شو وهنري ماكاي Show & Mckey عن تركز المجرمين في بعض المدن الأمريكية في المناطق الفقيرة وارجعا ذلك إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية كالفقر والبطالة. كما أثبت علماء مدرسة شيكاغو روبرت بارك Robert E. Park وبرجس Burges وفرديك ثراثر Thrasher إن الجريمة تنتشر في المناطق الفقيرة ذات الكثافة السكانية المرتفعة والتي تعاني من تردي الأحوال الاقتصادية والاجتماعية. وكذلك أشار كلينارد Clinerd إلى انتشار الجريمة في المناطق الحضرية والصناعية بين العمال حيث إن التصنيع والتحضر يصاحبهما دائما هجرة العمال من الريف إلى الحضر ويؤدي ذلك إلى صعوبة التكيف مع الحياة الجديدة ولهذا تزداد الجرائم ضد الممتلكات كجرائم السطو والسرقة.[1]

وقد رأى بعض العلماء إن الفقر وحده ليس هو الدافع إلى الجريمة ولكن الصعود المفاجئ نحو الثراء كما يقول تارد هو الدافع إلى الجريمة، وكذلك أوضح لومبروزو إن الثروة عاملاً مساعداً للإجرام ومهيئاً له وخاصة الثروة المكتسبة بسرعة بغير أن تكون مدعمة بقيم ومثل عليا إذ ينشأ معها إفراط في المتع الحسية.[2] أما ركلس Reckless فأشار إلى أن هناك جرائم تخص الفقراء وحدهم مثل جرائم التشرد والتسول وجرائم تخص الأغنياء وحدهم مثل جرائم النصب والمضاربات والتهريب. وأوضح ركلس إلى أن خط الرسم البياني لتوزيع الجريمة هو نموذج له قمتان قمة لأفراد الطبقة

---

(١) سمير نعيم أحمد، *الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي*، مكتبة سعيد رأفت، جامعة عين شمس، ١٩٨٦م صـ ١٨٤.

(٢) رمسيس بهنام وعلي عبد القادر القهوجي، *علم الإجرام والعقاب*، منشأة المعارف الإسكندرية، ١٩٨٦م صـ ٢٤٧.

العليا وقمة لأفراد الطبقة الدنيا وبينهما واد منخفض لأفراد الطبقة الوسطي. و أشار إلى أن الطبقة العليا تستغل مراكزها المالية في تنفيذ مشروعاتها الإجرامية.[١]

وقد فسر علماء الاتجاه الوظيفي السلوك الإجرامي بأنه خروج على القيم والمعايير السائدة أو على قواعد السلوك التي رسمها المجتمع لأفراده. ولذلك وعلى حد تعبير – دور كايم –فالفعل الإجرامي لا يوصف بأنه إجرامي استناداً إلى ماهيته وخصائصه الذاتية وإنما يوصف على هذا النحو لان المجتمع يعتبره كذلك بحسبانه شذوذاً عن السلوك السائد، فالإجرام ليس كامناً في الفعل ذاته ولكنه يتحدد اجتماعياً.[٢]

وقد أوضح دور كايم أن الجريمة ظاهرة اجتماعية ضرورية لا يخلو منها أي مجتمع، كما أن لها وظائف كامنة لأنها تنبهنا إلى الخلل وسوء التوافق ولذلك فهي ليست ظاهرة معتلة بل هي ظاهرة سليمة وصحية ومفيدة للمجتمع ويري دوركايم أن انتشار السلوك الإجرامي يرتبط بالتطلعات والطموحات المرتفعة التي يفشل الأفراد في تحقيقها بالطرق المشروعة فيتم تحقيقها بالطرق غير المشروعة.[٣]

وفي الاتجاه نفسه سار روبرت ميرتون ورأى أن الجريمة هي خروج عن القيم والمعايير المتفق عليها وأوضح أن الجريمة هي انعكاس للموقف الذي يمجد فيه هدف النجاح الفردي مثل تجميع الثروة والممتلكات ولكن المجتمع لا يسمح للأفراد بتحقيق هذه الأهداف بالوسائل المشروعة فيتم تحقيقها بالوسائل غير المشروعة.[٤]

---

(١) أدوين هـ سذلاندر و دونالد كريسى، *مبادئ علم الإجرام*، ترجمة ومراجعة محمود السباعي وحسن المرصفاوي، مكتبة الانجلو المصرية، نوفمبر ١٩٦٨م.

(٢) إميل دور كايم، *قواعد المنهج في علم الاجتماع*، ترجمة محمود قاسم والسيد محمد بدوي، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٨م، صـ ١١٦، ١٥٣.

(٣) حسن شحاتة سعفان، *علم الجريمة*، مكتبة النهضة، طـ ١، ١٩٦٢م.

(٤) محمد عارف، *الجريمة والمجتمع*، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٠م، صـ ٧١٣، ٧١٦.

وينقد ادوين ليمرت E. M. Lemert مفهوم ميرتون ويري أن السلوك الإجرامي لا يكون نتيجة لعدم الامتثال للقيم والمعايير التقليدية وإنما يحدث نتيجة لانبثاق قيم جديدة وتطبيق قواعد ومعايير لم تكن موجودة من قبل فيعتبر السلوك التقليدي من منظورها سلوكاً إجرامياً ويتطلب ذلك إحداث تغيير في السلوك التقليدي.[١]

وربط بعض العلماء جرائم الفقراء بالثقافة الفرعية الإجرامية Criminal Subculture فقد أوضح كوهين Cohein أن المجتمعات تتألف من عدد متباين من الثقافات الفرعية ولكل منها مجموعة من المعايير والقيم الخاصة بها وهي لا تكتفي بتحديد السلوك السوي ولكنها بالإضافة إلى ذلك ترسم أهداف الحياة ذاتها، فالثقافة الفرعية تلقن الفرد ما يجب عليه أن يفعله أو يقوم به، كما ذهب كوهين إلى أن الثقافة الفرعية تظهر عادة وتنمو في المجتمع الذي يتميز بدرجة عالية من التباين فهناك فروق واختلافات واضحة في الأبنية المعيارية التي تتضمن أشخاصاً ينتمون إلى جماعات وطبقات ومهن متباينة وجماعات عنصرية ودينية عديدة وأحياء ومناطق متفرقة وغير متماثلة. وأوضح كوهين أثر انتشار الثقافة الفرعية على انتشار الجريمة فسلوك العصابات الجانحة نتاج لمشكلات المكانة والحاجات والإحباطات التي يواجهها أفراد الطبقة الدنيا.[٢]

وفي الاتجاه نفسه سار ميللر Miller فأكد أن العصابات الجانحة هي نتاج للمعايير التي تحتويها ثقافة الطبقة الدنيا، فالسلوك الإجرامي هو وليد الثقافة الفرعية التي ينتمي إليها الفقراء.[٣]

---

[١] سامية محمد جابر، *الانحراف الاجتماعي بين نظرية علم الاجتماع والواقع الاجتماعي*، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨١م صـ ١٥٠، ١٦٩.

[٢] السيد الحسيني، إسهامات علم الاجتماع في فهم السلوك المنحرف، *المجلة الجنائية القومية*، العدد الثالث نوفمبر، ١٩٦٦م، صـ ٥٠٩.

[٣] أحمد عوض بلال، *علم الإجرام*، دار النهضة العربية، ١٩٨٥م، صـ ١٠٩.

وقد اتفق كلوراد و اهلن Clowrad and Ohlin مع كل من كوهين وميلر في الربط بين الثقافة الفرعية وجرائم الفقراء حيث إن الفقراء لديهم شعور بالإحباط والفشل لأن النسق الاجتماعي لا يتيح لهم الوسائل الشرعية لتحقيق أهدافهم ومن هنا تظهر الثقافة الخاصة الجانحة كحل لمشكلة الإحباط والفشل، فالجريمة على حد تعبير كلوراد و اهلن تنشأ نتيجة التفاوتات بين ما يرغبه الأفراد من الطبقة الدنيا وواقعهم الفعلي، فعندما يرغبون في تحقيق أهداف معينة فإنهم يواجهون بالموانع التي تحدد الوسائل الشرعية لتحقيق أهدافهم، فإذا لم يستطيعوا أن يعيدوا النظر في أهدافهم أو يتواضعوا فيها فإنهم يصابون بالإحباط الذي يدفعهم إلى الجريمة.[1]

وقد قام سيلين Sellin بتفسير الجريمة في ضوء الصراع الثقافي Culture Conflict حيث يسود في المجتمع صراعات بين المعايير السلوكية التي تحكم مواقف الحياة التي يجد فيها الشخص قواعد سلوكية متضاربة فهذه القواعد هي التي تمنع أو تشجع الفرد على التصرف بطريقة معينة في مواقف معينة.[2]

وكذلك ربط دونالد تافت Donald . R . Taft بين السلوك الإجرامي والثقافة السائدة في المجتمع وقد أطلق على هذه الثقافة (ثقافة داعية إلى الإجرام) Criminagenic Culture فهذه الثقافة تحفز على السلوك الإجرامي لأنها تشجع على الرغبة في الحصول على المال مقابل لا شيء (عن طريق القمار مثلاً) وهي في الوقت نفسه تسد الطريق أمام تحقيق هذا النجاح، ويؤدي فشل هؤلاء الذين يضطرون إلى التجمع في أحياء فقيرة إلى

---

(١) سمير نعيم أحمد، الصورة الراهنة لعلم الإجرام الأمريكي، *المجلة القومية*، العدد الثالث، نوفمبر، ١٩٧٠م.

(٢) أحمد عوض بلال، *علم الإجرام*، مرجع سابق، صـ ١٠٩.

ظهور أنماط سلوكية إجرامية. كما أشار تافت إلى التناقضات الهدامة في المجتمع الأمريكي وبين تأثير هذه المتناقضات على ما اسماه بالسلوك الاستغلالي الذي لا يختلف عن السلوك الإجرامي، إلا أن ذوي السلطة والمستغلين لا يسمونه إجرامياً، بل أن المجتمع لا يعاقب مجرمي الطبقات المتميزة ولكنه يعاقب الفقراء عقاباً صارماً إذا ارتكبوا جرائم أقل ضرراً على المجتمع من جرائم الطبقات المتميزة.[1]

ويتضح لنا مما سبق أن التفسيرات الكلاسيكية اختزلت جرائم الفقراء إلى أسباب اقتصادية واجتماعية كالفقر والتحضر والتصنيع والكثافة السكانية المرتفعة وانخفاض نسبة التعليم والتفكك الأسرى وارتفاع مستوى الطموح أو الخروج عن القيم والمعايير السائدة. فالسلوك الإجرامي ينشأ عن صراع ثقافي أو دليل على سيادة اللامعيارية ولذلك تم استخدام مفاهيم القيم والمعايير والانومي واقتصر على بيان منشأ الثقافات الفرعية الإجرامية التي تسود فيها معدلات مرتفعة للجريمة.

وركزت التفسيرات الكلاسيكية على التوازن والاستقرار والتوافق مع القيم والمعايير السائدة وقد أدى ذلك إلى عدم اقتراحهم إحلال قيم ثقافية جديدة محل القيم السائدة والمعايير المتفق عليها، كما أنهم لم يحددوا من الذي اتفق على هذه القيم والمعايير ؟ وكيف نشأت ؟ ومن الذي يحدد ما هي الأساليب المشروعة والأساليب غير المشروعة ؟ ولذلك تم تجاهل الديناميات الحقيقية لانتشار السلوك الإجرامي، كما أنهم لم يفسروا لنا لماذا يرتكب الفقراء والمحرمون دون غيرهم الجريمة ؟ ولم يستخدموا مفهومات

---

(1) Donald. R. Taft and Ralph W. England, Crimimology The Macmillion– Company, New York , 1964, P123,124

مثل الصراع الطبقي والاستغلال لإخفاء الأسباب الحقيقية للصراعات الاجتماعية، أي أنهم لم يهتموا بدراسة السلوك الاجتماعي في ضوء التناقضات العدائية في أسلوب الإنتاج والتوزيع الرأسمالي.[1]

٢- التفسيرات الراديكالية

ترجع جذور هذه التفسيرات إلى جهود إدوين سذرلاند Edwin.H.Sutherland حيث قام بنقد التفسيرات الكلاسيكية للجريمة ورأى أن هناك جرائم أشد خطورة وضرراً على المجتمع وهي جرائم الخاصة أو جرائم الياقات البيضاء White Collar Crime في مقابل جرائم ذوي الياقات الزرقاء blue Collar Crime وأشار سذرلاند إلى أن جرائم الخاصة يرتكبها أفراد ينتمون إلى الطبقة الاقتصادية العليا ويرتكبون جرائمهم متسترين وراء مراكزهم الاجتماعية المرتفعة ونفوذهم المالي وقد أوضح أن مجرمي الخاصة يرتبطون بالصفوة السياسية الحاكمة بعلاقات مصالح وصداقة ومصاهرة ولذلك فإن الصفوة السياسية تسبغ عليهم الحماية عندما يخرقون القانون وتمنحهم الامتيازات لتسهيل ممارسة جرائمهم بل أنها توجه السياسات والقوانين لصالحهم. كما أن مجرمي الخاصة لديهم القدرة على التأثير في مسار التشريع نظراً لتواطؤ القائمين على نظام العدالة معهم وذلك لانتماءاتهم الطبقية ومصالحهم المشتركة بالإضافة إلى أن مجرمي الخاصة لديهم القدرة على الإفلات من العقاب بل إنه حتى إذا ما طبقت عليهم

---

[1] أوسيبوف، *قضايا علم الاجتماع: دراسة سوفيتية نقدية لعلم الاجتماع الرأسمالي*، ترجمة سمير نعيم أحمد وفرج أحمد فرج، دار المعارف، ١٩٧٠م، صـ ٢٢٩، ٢٤٠. وكذلك سمير نعيم أحمد، *الصورة الراهنة لعلم الإجرام الأمريكي*، مرجع سابق.

العقوبات فإنها تكون جزاءات مدنية كالغرامات أو التعويضات ولا شك أن هذه العقوبات لا تتناسب مع حجم وخطورة جرائمهم.[١]

كما أوضحت نظرية الوصم Labeling Theory بأنه ليس هناك سلوك إجرامي بطبيعته بل إن أصحاب النفوذ هم الذين يضعون القوانين والتشريعات ويطبقونها ومن يخالف هذه القوانين يوصم بالمجرم لذلك يعتبر ليمرت Lemert وبيكر Becker الجريمة ظاهرة سياسية بمعني أنها نتيجة لعملية سياسية يضع بمقتضاها ذوي النفوذ والسلطة القوانين وتصبح مخالفتها جريمة.[٢]

وفي هذا الإطار تم نقد الخطاب القانوني البرجوازي، فقد وجه ماركس وأنجلز خطابهما إلى الطبقة البرجوازية قائلين (إن قانونكم ليس إلا إرادة طبقتكم مصاغة في شكل قانوني تلك الإرادة التي يتحدد محتواها بالظروف المادية لمعيشة طبقتكم). فالمساواة أمام القانون هي مساواة شكلية لأنها تخفي طبيعة العلاقات الاستغلالية الرأسمالية.[٣] ويؤكد Chamblis & Sedmann أن القانون يمثل بيد أصحاب النفوذ قوة إكراه يستخدم في الصراع للحفاظ على النظام الرأسمالي. كما يوضح كل من Michalowski & Bohlender أن القانون يخدم مصالح الطبقة الرأسمالية الحاكمة ويسبغ الشرعية على عمليات القمع التي تمارس ضد الطبقات المغلوبة. أي أن القانون هو التعبير عن إرادة الطبقة الاجتماعية المسيطرة ووسيلة هذه الطبقة لفرض

---

[١] سذرلاندو كريسي، *مبادئ علم الإجرام*، مرجع سابق.

[٢] فهد الثاقب، *الاتجاه الراديكالي في علم الإجرام*، مثالية الفكر أم واقعيته، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، المجلد ١٢، ١٩٨٤م، صـــ ٧٣.

[٣] رضا فرح، *التفسير الاشتراكي للقانون*، الطليعة، أكتوبر، ١٩٦٥م، صـــ ٢٨، ٢٩.

أسلوب إنتاجها الاقتصادي وهو وسيلتها للقهر لاستمرار الاحتفاظ بنظام السيطرة والاستغلال.[١]

ويوضح نيكوس بولانتزاس أن الخطاب السياسي القانوني هو الشكل السائد لوعي الطبقة البرجوازية فقد دعت إلى مبادئ الحرية والمساواة ولكن هذه المبادئ مجرد مساواة شكلية تخفي المضمون الطبقي وتبرر الاستغلال وأصبحت الحرية البرجوازية هي حرية الأغنياء في اقتناص الفرص وحرية الفقراء في الموت جوعاً (وعاقبت الفقير على سرقة مال الغني ولكنها لم تعاقب الغني على ابتزاز مال الفقير).[٢]

وأشار شوندنجرز Schwendingers إلى أن من يملك سلطة التشريع يستبعد الأعمال الإجرامية التي تقوم بها الطبقة العليا من القانون الجنائي واقتصر على بعض الأعمال التي تقوم بها الفئات الدنيا واعتبرها جرائم، كما أشار إلى اعتبار الجريمة كل سلوك مؤذ للمصالح الأساسية للطبقة العاملة وحقوق أفرادها كحق الإنسان في الرعاية الصحية والتعليم والسكن. وفي ضوء ذلك فإن هناك أنظمة وعلاقات اجتماعية معينة كالإمبريالية والتمييز العنصري والجنسي والرأسمالي توصف بأنها إجرامية لأنها تحرم الإنسان من حقوقه الأساسية وينتج عنها أذى اجتماعي أشد خطراً من بعض الأعمال الفردية التي تعتبرها الدولة أعمالا إجرامية.

---

(١) فهد الثاقب، *الاتجاه الراديكالي في علم الإجرام*، مرجع سابق، صـ ٧٦، ٧٧.

لمزيد من التفاصيل انظر دنيس لويد، فكرة القانون سليم الصويصي، عالم المعرفة، الكويت، نوفمبر، ١٩٨١م.

وأيضاً فلاديمير تومانوف، الفكر الحقوقي البرجوازي المعاصر، ترجمة مصطفى كريم، دار الفارابي، بيروت، ١٩٨٥م.

(٢) نيكوس بولانتزاس، *السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية*، دار الثقافة الجديدة، طه، ١٩٨٢م، صـ ٢٧٨،٢٨٠.

وقد سار كل من بورنجر وجلز Boeringer & Gilas في الاتجاه نفسه واعتبرا أن الجرائم الحقيقية هي الجرائم التي تقوم بها الإمبريالية ضد الفقراء مثل الاستغلال وفوضي التحضر وظروف السكن السيئة.[١]

كما انطلقت بعض التفسيرات الراديكالية لجرائم الفقراء من التناقضات العدائية في أسلوب الإنتاج والتوزيع الرأسمالي، فقد قام وليم أدريان بونجر Wiliam Bonger بتفسير الجريمة على أنها ثمرة النظام الرأسمالي لأنه يرتكز على عدد من الفروض الاقتصادية الزائفة كالاحتكار والمنافسة غير المشروعة وذهب بونجر إلى أن النظام الرأسمالي يدفع الفقراء إلى الجريمة لان الملكية الخاصة تستفز بطبيعتها الاعتداء على المال.[٢]

وأشار ماركس وإنجلز إلى أن الجريمة هي النتيجة الطبيعية للنظام الرأسمالي وقد تساءل إنجلز هل هناك سبب كاف يجعل البروليتاريا يحجمون عن السرقة ؟ إلا أن ماركس وإنجلز يضعا فئة المجرمين في أدنى شرائح البروليتاريا وهي البروليتاريا الرثة Lumpenproletarist ذلك لأنها فئة عاجزة عن أن تسهم في الإنتاج وهي تعيش في حياتها عالة على ما تنتجه غيرها من منتجات، لذلك فإن هذه الفئة خطرة أو نفاية أو حثالة اجتماعية Social Scum لا يمكن الوثوق بهم أو الاعتماد عليهم وذلك لأمرين: أولهما: أنهم طفيليات يعيشون على السرقة والتسول ويقومون ببعض الخدمات كالدعارة والقمار ومن ثم لا تلتقي مصالح هذه الفئة الإجرامية مع مصالح العمال، فالمجرمون يعيشون على التقات فتات علاقات التبادل الرأسمالي. ثانيهما: إمكان رشوة هؤلاء

---

(١) فهد الثاقب، *الاتجاه الراديكالي في علم الإجرام*، مرجع سابق، صـ ٧٣.

(٢) William Adrian Bonger, The Criminal – Aproducts of Capitalist System–Crininalogy, Clyde B. Vedder Ahlotdryden Book, New York, 1963, P161, 165.

المجرمين من الطبقات الحاكمة أو من الدولة وتسخيرهم لخدماتها في بعض الأعمال السرية مثلاً. ومن هنا كانت فئة المجرمين عدواً لدوداً لدى حركة عمالية منظمة لها مبادئها.[1]

وقد أوضح جاروفالو Gerofalo أن جرائم البروليتاريا الرثة مجرد نشاطات رجعية مضادة للثورة لان مثل هذه الجرائم ترتكب لمصالح شخصية كما أن ضحاياها من نفس الطبقات الاجتماعية الفقيرة، ولذلك فإن هذه الجرائم ما هي إلا تعبير غير واع عن الشعور بالاستغلال ولكن مع نمو الوعي الطبقي سيصبح بالإمكان تطوير ذلك السلوك الإجرامي التقليدي إلى نضال ثوري فعال.[2]

وكشف ريتشارد كويني Richerd Quiny عن تناقضات النظام الرأسمالي الذي أفرز مشكلات الفقر والبطالة واللامساواة وعلاقات السيطرة والاستغلال ولذلك ظهرت أنماط عديدة من الجرائم في المجتمع الرأسمالي ويعتقد كويني أنه إذا كان السلوك الإجرامي نشاطاً واعياً في التنظيم العمالي فإن الجريمة ستكتسب طابعاً ثورياً وسياسياً، لكن تبدو المشكلة في تحديد نوع السلوك وطبيعة الظروف التي يمكن فيها اعتباره تقدمياً نابعاً عن وعي ثوري طبقي أم أنه سلوك رجعي نابع من مصلحة أنانية فردية وخاصة ونحن نتحدث عن سلوك إجرامي طفيلي مثل السرقة والتسول والنصب وجرائم قتل واغتصاب راح ضحيتها ملايين من أبناء الطبقة العاملة. فجرائم الفقراء جزءاً لا يتجزأ من الصراع الطبقي خلال التطور الرأسمالي، حيث إن الفقراء أثناء نضالهم ضد القهر الطبقي فأنهم يستخدمون أساليب إجرامية ولكن هذه

---

[1] محمد عارف، *الجريمة والمجتمع*، مرجع سابق، صـ ٧١٣، ٧١٦.

[2] فهد الثاقب، *الاتجاه الراديكالي في علم الإجرام*، مرجع سابق، صـ ٨٠، ٨١.

الأساليب الإجرامية قد تكون ردود أفعال غير واعية ولكن باستمرار النضال تتحول هذه الأفعال من ردود أفعال غير واعية إلى فعل واع منظم وهنا لا يوجه النشاط الثوري ضد أفراد من نفس الطبقة وإنما يكون ضد النظام الرأسمالي.[1]

ويرى Platt أن جرائم الفقراء ليست فقط نتاج نمط الإنتاج الرأسمالي لكنها في الواقع ظاهرة ملازمة للرأسمالية في مراحل تطورها، ويشير بلات إلى أن الظروف الحياتية للفقراء ليست هي المؤثرة فقط ولكن الأيديولوجية الفردية ونوع العلاقات الإنسانية المتردية وهما سمتان لنمط الإنتاج الرأسمالي في مراحله المتقدمة ويؤكد بلات على أن الجرائم الحقيقية هي كل مخالفة لحقوق الإنسان كحقه في المساواة وحقه في التحرر من الاستغلال. كما يشير أيضا إلى أن جرائم الفقراء ليست أعمالاً ثورية لأنها لا تضعف من سلطة البرجوازية.

ويؤكد هيرست Hirst على موقف ماركس وإنجلز المعارض بحزم للجرائم التي تقوم بها البروليتاريا الرثة لأنها غير قادرة على أن تتخذ موقفا ثوريا لأنها تعانى من فراغ سياسي وثقافي ووعي زائف، ولذلك فإن ما تقوم به من جرائم هو نشاط رجعى يضعف من الحركة العمالية. ويطلق هيرست على هذا النوع من الجرائم (جرائم الشوارع) ويشير إلى أنها ليست عملاً سياسياً ثورياً.

ويرى Currie أنه لابد من الكشف عن الظروف التي تجعل من جرائم الفقراء تعبير عن بداية لوعي سياسي تقدمي أو أنها مجرد سلوك لأفراد لا يعون ولا يناضلون ضد النظام القائم.

---

(1) Richard Quinney, class state and Crime, DaVid Macky Company, New York, 1977, P31, 35.

ويذهب كل من تيلور و ويلتون ويونج Taylor ,Walton & young إلى أن جرائم الشوارع هي نوع من الاحتجاج ضد الاستغلال الرأسمالي.[١]

ويشير تاينبوم إلى أن الجريمة ترتبط بنمط وأشكال الصراع الاجتماعي، فالجريمة في التحليل الأخير صراع طبقي منحرف وهي بهذا المعنى نتاج عملية الاغتراب في المجتمع الرأسمالي وانفصال العامل عن نتاج عمله ففي إنجلترا إبان فترة الازدهار الرأسمالي ومع التوسع الهائل في الصناعة والأرباح الضخمة التي يحصل عليها الرأسماليون من جراء عمليات توسيع الأسواق كانت الطبقة العاملة الإنجليزية تعاني من أسوأ أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية مما دفع بإعداد كثيرة إلى إتيان الجرائم هرباً من الفقر. وقد جاءت هذه الجرائم على حد تعبير إنجلز ضد الملكية الخاصة ومن هنا فإنها نشأت في بعض صورها من الحاجة حيث (إن ما لدى الإنسان لا يسرقه).[٢]

كما أوضح تايلور Taylor إلى أن معدلات الجرائم بين العمال في أواخر السبعينيات شهدت انخفاضاً إلا أن تلك المعدلات ازدادت منذ تسلم المحافظون السلطة بقيادة تاتشر والسبب يعود إلى سياستها الاقتصادية التي أدت إلى زيادة البطالة. وكذلك زادت الجرائم في الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن تراجعت حكومة ريجان عن تقديم الدعم للخدمات الاجتماعية.[٣]

وقد أشار بعض العلماء إلى ممارسة الرأسمالية للأنشطة الإجرامية عن طريق الشركات المتعددة الجنسية، وقد أطلق عليها كليناردجرائم الشركات Corporate Crime

---

[١] فهد الثاقب، المرجع نفسه، صـ ٨٠.

[٢] عبد الخالق فاروق، *الآثار الاجتماعية للانفتاح*، نسق القيم والمفاهيم، صـ ١٢٤.

[٣] فهد الثاقب، المرجع نفسه، صـ ٨٠.

وهي الأنشطة غير المشروعة التي تقوم بها هذه الشركات كالتهريب وتلويث البيئة وتصنيع منتجات خطيرة، وهذه الجرائم تشكل تهديداً خطيراً على المجتمع لان المتضررين من الجمهور لا يملكون سلاحا مناسبا لحماية أنفسهم ضد جرائم هذه الشركات.(١)

وكذلك أشار Harold .C. Barnett إلى أن هذه الشركات تهدف إلى السيطرة على الأسواق من أجل تعظيم الأرباح Proft Maximization ولذلك فهي تمارس جرائم عديده أهمها الاحتكار من أجل ابتلاع الشركات الصغيرة والتهرب من الضرائب واستغلال العمال وتلويث البيئة.(٢)

كما أوضح بول.هـ. روبين Paul. H..Rubn إلى أن هذه الجرائم جرائم منظمة ومتشابكة يتدخل فيها أطراف كثيرون كما إنها تتم في إطار مؤسسي أي تقوم بها شركات كبرى وتتعاون فيما بينها كجرائم المخدرات والدعارة والاحتكار.(٣)

وقد أطلق ليون شيلف Leon sheleff على هذه الجرائم (جرائم الياقات البيضاء الدولية) International white collar Crime وهذه الجرائم تمارس على نطاق عالمي، حتى أنها أصبحت تتجاوز الحدود الإقليمية والدولية.(٤)

---

(١) Marshall B. Clinard & Richard Quinney, Crime by Government Coroporate – and Government Deviance (ed) Ermann Davird Lundeman Richerd J. Oxford University Press, New York, 1978.

(٢) Harold C. Barmett, The product of Corporate in corprote Capitalism White – Collar and Economic Crimel (ed) Peter Wickman and Timothly Dailey Lexingontook , Toronto, 1982, P157, 158.

(٣) Pul H. Rubin, The Economics of Crime (ed) by Ralph Andreans and John J.– siegfired, Ahalsted press Book, New York, 1990, P15,16.

(٤) Leon Sheleff, International white collar crime (ed) Peter Wickman and –Timothy Dailey, Lexington Book, Tranto, 1982, P39,40.

كما يوضح كل من ديفيد هرمان و ريتشارد لندمان David Hrman & Richard J. Lundman أن جرائم الشركات دولية النشاط Multinational corporation تمارس الجريمة على نطاق دولي نظراً للهيمنة التي تمارسها الرأسمالية على الاقتصاد العالمي عن طريق هذه الشركات حتى أصبحت هذه الجرائم جزء من اقتصاد السوق أو جزء من النظام الرأسمالي العالمي وقد تمثلت هذه الجرائم في استغلال واستنزاف دول العالم الثالث واستغلال الأيدي العاملة وتجارة السلاح والمخدرات والدعارة وتلويث البيئة والاحتكار واستنزاف الموارد الطبيعة وانتهاك النظم الضريبية والجمركية وخرق الاتفاقيات التجارية.[1]

ثانياً: الإجراءات المنهجية

١ - المجال المكاني

تم اختيار حي حضري فقير هو حي مساكن عين الصيرة بمنطقة مصر القديمة بمحافظة القاهرة، ويحيط بهذا الحي مناطق حضرية فقيرة وهي منطقة أبو السعود - الجيارة - حسن الأنور - فم الخليج - أثر النبي - مساكن زينهم - أرض يعقوب - السيدة نفيسة - الإمام الليثي السيدة عائشة وعزبة كوم غراب - عزبة الزرايب - عزبة خير الله - منطقة بطن البقرة - خرطة الشيخ مبارك - الفواخير - عزبة أبو قرن. ويحيط بمساكن عين الصيرة سور أثري قديم وهو سور مجري العيون، وسميت عين الصيرة بهذا الاسم لأنها بجوار عين مياه مالحة تسمى (عين الصيرة) كانت تستخدم كعلاج لبعض الأمراض الجلدية.[2]

---

(1) Marshall B. Clinard & Richard Quinney, Crime by Government Coroporate- and Government Deviance (ed) Ermann Davird Lundeman Richerd J. Oxford University Press, New York, 1978.

(2) ممدوح الوالي، سكان العشش والعشوائيات، *روز اليوسف*، ١٩٩٣م.

وقد تم بناء مساكن عين الصيرة في منتصف الخمسينيات حيث قامت حكومة ثورة يوليو ببناء عديد من المساكن الشعبية لمحدودي الدخل مثل مساكن زينهم ومساكن الإبجية ومساكن عزبة هر يدي، وكانت هذه الوحدات إيجار وتم تحديد الإيجار الشهري بواقع جنية واحد للحجرة وبحد أقصى ثلاثة جنيهات للوحدة السكنية المكونة من ثلاث غرف وصالة. وفي نهاية السبعينيات تم تمليك هذه الوحدات للسكان.

وقد تم بناء مساكن عين الصيرة على شكل بلوكات واشتملت على مائة وأربعين بلوك بكل منها أربع أو خمس طوابق والوحدات السكنية مقسمة لثلاث مستويات غرفة واحدة وغرفتين وثلاث غرف. ومع نهاية الستينيات أضيفت وحدات أخرى للحي سميت (بالمساكن الخشبية) لأنها كانت من الوحدات الخشبية وهي عبارة عن غرفة واحدة بدون ردهة أو حمام وقد اشتملت على عدة مغاسل وحمامات عامة جماعية مخصصة لكل مجموعة من تلك الوحدات، وكذلك هناك مساحة من الأرض استولى عليها السكان بوضع اليد وتعتبر جزءاً من حي عين الصيرة ويطلق عليها عشش عين الصيرة. وقد قامت الحكومة في السبعينيات بإزالة حديقتين بالمنطقة وبناء مساكن عليها من دور واحد لسكان منطقة الترجمان عندما قامت الحكومة بتطوير منطقة الترجمان وأطلق عليها سكان الحي (مساكن الإيواء) وقد رفض سكان مساكن الإيواء ترك هذه المساكن حتى بعد أن قامت الحكومة بتوفير مساكن لهم في مدينة السلام والنهضة وذلك لقرب منطقة عين الصيرة من أماكن عملهم.

وقد ارتفع عدد سكان عين الصيرة من حوالي عشرة آلاف نسمة في بداية الخمسينيات إلى أربعين ألف نسمة مع نهاية الستينيات وبداية السبعينيات ويقدر عدد السكان الآن بحوالي مائة ألف نسمة.[1]

٢- أدوات البحث

تم استخدام أسلوب دراسة الحالة (لحى مساكن عين الصيرة) وذلك دون الاعتماد على تقارير الإحصاء القضائي بوزارة العدل أو البلاغات بقسم الشرطة وذلك للأسباب الآتية:

١- إن الاعتماد في جمع البيانات على تقارير الإحصاء القضائي بوزارة العدل أو البلاغات بقسم الشرطة غير كافية لأنها لا تعطي صورة حقيقية عن الجرائم حيث إن كثيراً من الجرائم لا يقوم الأهالي بالإبلاغ عنها إما لأن بعض الجرائم ترتكب بشكل جماعي من أهل الحي أنفسهم أو خوفا من بطش البلطجية وتجار المخدرات بالسكان. هذا بالإضافة إلى أن بعض الخلافات بين أهل الحي يتم حلها بالتصالح والتراضي حرصاً على مشاعر الجيرة وعدم رغبتهم في تعرض أحدهم للحبس أو الغرامة.

٢- غياب الوعي القانوني وانخفاض المستوى التعليمي والاقتصادي وبطء إجراءات التقاضي جعل السكان لا يلجأ ون إلى الطريق القانوني ويفضلون التنازل عن حقوقهم أو اللجوء إلى التصالح فيما بينهم أو الصبر والصمت.

---

(١) أحمد عبد الله وعماد صيام، *المشاركة الشعبية في حي عين الصيرة*، مركز الجيل للدراسات الشبابية والاجتماعية، ١٩٩٥م، صـ ٣٧، ٣٨.

انظر أحمد عبد الله، الأطفال *الكادحون، ظاهرة عمالة الأطفال في مصر*، مركز الجيل للدارسات الشبابية والاجتماعية ١٩٩٥م، صـ ٧٤، ٧٥.

٣- الفساد المستشري في الأجهزة المحلية وانتشار الرشوة وتساهل بعض أفراد الشرطة مع البلطجية وتجار المخدرات أشاع روح اليأس بين أهل الحي و ترتب على ذلك عدم الإبلاغ عن بعض الجرائم.

ومن أجل جمع البيانات عن الجرائم المنتشرة بالحي قام الباحث بما يلي:

١- الاعتماد على أقوال المبحوثين أنفسهم وما يتعرضون له من جرائم، وكذلك وجهة نظرهم فيما يعتبرونه جرائم.

٢- رصد السلوك الفعلي للسكان والممارسات الإجرامية بالحي.

٣- وقد تم جمع البيانات باستخدام المقابلات المتعمقة الفردية والجماعية مع أهل الحي، وقد راعينا في هذه المقابلات المستوى التعليمي (أميون وتعليم منخفض - تعليم متوسط - تعليم عالي) النوع (ذكور - إناث) العمر (شباب - كبار السن) والمهنة (مهن مختلفة). كما تمت المقابلة مع بعض البلطجية وبعض من أفراد الشرطة بقسم مصر القديمة وكذلك بعض الموظفين الذين يعملون بحي مصر القديمة.

٤- كما اعتمدنا على بعض الدراسات التي أجريت عن هذا الحي من أجل معرفة التغيرات التي طرأت على الحي والتي ساهمت في انتشار الجرائم مثل إنشاء وحدات سكنية (مساكن الإيواء) - إحاطة الحي بعديد من العشوائيات امتداد المدابغ داخل الحيز السكني والزيادة السكانية وذلك من أجل دراسة العوامل المتشابكة والتعمق في معرفة وفهم الظروف المختلفة التي أدت إلى انتشار هذه الجرائم.

ثالثاً: نتائج الدراسة الميدانية

بعد جمع البيانات عن الجرائم المنتشرة في الحي تم تصنيفها إلى ما يلي:

أولاً: جرائم يرتكبها أهل الحي

١- جرائم التعدي على أراضي الدولة وبناء أدوار إضافية وتحويل الشقق السكنية في الأدوار السفلي إلى ورش ومحلات تجارية

وقد رصد الباحث جرائم التعدي على أراضي الدولة في كل البلوكات أي أن جميع السكان قد مارسوا الخروج الجماعي على القانون وقاموا بالاستيلاء على مساحات من الشارع وضمها لمساحات الشقق الأصلية وقد تم ذلك بالاشتراك بين السكان في تكاليف البناء والتي يتم دفعها بالتقسيط للمقاول نظراً لعدم قدرتهم على الدفع الفوري. أما الأسر التي لم تستطع استكمال البناء فتوقفت عند إقامة الأعمدة الخرسانية والأساسات. كما قام بعض الأهالي بالاستيلاء على أجزاء من الشارع وتحويلها إلى محلات وأكشاك وورش.

وكذلك قام بعض السكان باستغلال أسطح المنازل وبناء وحدات إضافية مما أضاف أحمال زائدة على المباني وأحدث بها بعض الشقوق والتصدعات وأصبح بعضها آيل للسقوط وبعضها حدثت له انهيارات فعلية وتم إخلاء السكان منها وترميمها وإعادة السكان إليها مرة أخرى، بالإضافة إلى ذلك قام بعض سكان الأدوار السفلى بتحويل الوحدات السكنية إلى ورش ومحلات مخالفين بذلك القانون.

٢- البلطجة والمشاجرات

تنتشر البلطجة والمشاجرات على نطاق واسع ويقوم البلطجية بترويع السكان حتى أن بعض السكان القادرين تركوا الحي خوفاً من بطش البلطجية الذين يقومون

باستخدام الآلات الحادة كالسنج والجنازير والمطاوي والخناجر والبلطة وماء النار ويقوم هؤلاء البلطجية بعديد من الممارسات:

أ) معاكسة الفتيات والتحرش بفتيات الحي واعتراضهن في الطريق العام.

ب) فرض إتاوات على البائعين في سوق الخضار نظير السماح لهم بالوقوف في السوق.

ج) قيام البلطجية ببيع البانجو وتعاطيه بشكل شبه علني.

استولى بعض البلطجية على أجزاء كبيرة من أراضي الدولة فقام أحدهم بالاستيلاء على مساحة كبيرة وتحويلها إلى صالة أفراح وتأجيرها، وقام أخر بالاستيلاء على مساحة كبيرة من السوق لعمل مقهى، وكذلك قام بعض البلطجية ببناء ورش ومحلات على الأرصفة وبجوار المساكن وبيعها مستغلين نفوذهم ورشوة موظفي الحي وعلاقاتهم بأعضاء المجلس المحلي ومجلس الشعب.

بعض سائقي الميكروباص من البلطجية يمارسون البلطجة على الركاب وذلك برفع ثمن الأجرة من ثلاثين قرشاً إلى خمسين قرشاً أو تقسيم المسافة إلى نصفين أو زيادة عدد الركاب عن المسموح به وإذا اعترض أحد الركاب يكون جزاؤه أما الضرب أو الإهانة أو يجبره السائق على النزول من الميكروباص ويحدث هذا أمام إدارة مرور عين الصيرة، ومن الطريف أن هذه الزيادة تمثل (عشرون قرشاً) ويحدث بسببها مشاجرات عديدة داخل الميكروباص.

أما المشاجرات فهي شبه يومية في هذا الحي وتنقسم إلى نوعين

- مشاجرات بين البلطجية أنفسهم من أجل فرض النفوذ على منطقة معينة وتستخدم في هذه المشاجرات الأسلحة النارية زجاجات المولوتوف وزجاجات مياه

غازية محشوة بالمسامير والشوم والعصي والسنج والمطاوي والجنازير وقد تدخلت قوات الشرطة كثيراً وحاصرت المنطقة بقوات الأمن المركزي لفض الاشتباكات بين البلطجية.

• مشاجرات بين الجيران وقد تكون لأسباب عديدة مثل لعب الأطفال للكرة - تلويث الغسيل بالمياه القذرة - معاكسة الفتيات - عدم وصول المياه إلى الأدوار العليا - إلقاء قاذورات أو ماء غير نظيف أمام أحد المنازل - الضوضاء المنبعثة من الورش أو أصوات التسجيلات. وهذه المشاجرات تستخدم فيها آلات حادة ويترتب عليها إصابات إلا أنها غالباً ما تنتهي بالصلح بين المتشاجرين حرصاً على مشاعر الجيرة. وكذلك هناك مشاجرات تحدث بين أفراد الأسرة نفسها مثل ضرب الزوج لزوجته أو ضرب الأبناء وعقابهم باستخدام آلات حادة أو المشاجرات التي تحدث بين الإخوة وقد تنجم عنها إصابات إلا أن الحفاظ على العلاقات الأسرية يجعل المصاب لا يلجأ إلى إبلاغ قسم الشرطة.

٣- السرقة والنصب والنشل والتسول

تنتشر السرقة وتشمل المسروقات (سرقة غسيل - سرقة دجاج وماعز وخراف - أنابيب البوتاجاز - الدراجات والموتوسيكلات - الأحذية من المساجد - الفاكهة - المتاجر والمحلات - قطع غيار السيارات - كابلات الكهرباء).

وتنتشر السرقة بالإكراه بتهديد المارة أو تثبيتهم بالمطاوي سواء من سكان المنطقة أو من المترددين على الملاهي المجاورة أو حديقة الفسطاط للحصول على ما لديهم من نقود أو مصوغات ذهبية.

وكذلك ينتشر النصب وخاصة في بيع الشقق والمحلات فبعض النصابون يبيعون الشقق أو المحلات أو الورش إلى أكثر من زبون.

ويقوم النشالون بخطف حقائب السيدات أو السلاسل الذهبية أو أكياس النقود مستخدمين في ذلك الدراجات أو الموتوسيكلات وبخاصة للمترددين على حديقة الفسطاط أو الملاهي.

كما يقوم بعض الأطفال والنساء بممارسة التسول إما بادعاء الإصابة بالعاهات أو العجز أو المرض أو ببيع الأشياء التافهة مثل (مناديل - ترمس - لبان ... وغيرها) أو بمسح زجاج السيارات ويقومون بممارسة التسول بجوار حديقة الفسطاط والملاهي وكذلك عند مسجد السيدة نفيسة أو بجوار مقابر الإمام الليثي والإمام الشافعي والسيدة نفيسة وبخاصة في الأعياد والمناسبات الدينية. وكذلك يمارس التسول في البيوت حيث يعاني سكان الحي من زيادة أعداد المتسولين الذين يطرقون عليهم الأبواب ويطالبونهم بملابس أو طعام أو نقود وخاصة من سكان الايواءات أو العزب المجاورة للحي ويعرض هؤلاء المتسولين خدماتهم مثل (تنظيف السلم - أو تنظيف الشقة مقابل الحصول على بعض النقود وهي تتراوح بين (٢٥ قرش إلى ٥٠ قرش).

٤ - تعاطي المخدرات

ينتشر تعاطي المخدرات داخل الشقق السكنية وفي المقاهي والغرز المنتشرة بشكل كبير في هذا الحي والتي تسهر حتى الساعات الأولى من الصباح، وينتشر تعاطي البانجو بصورة كبيرة ويرجع ذلك إلى سهولة تداوله وسهولة الحصول عليه وكذلك لرخص ثمنه حيث تباع (علبة كبريت مملؤة بالبانجو بعشرة جنيهات - أما

الباكتة وهي عبوه أكبر تباع بحوالي ثلاثون جنيهاً) ويطلق المدمنون على البانجو (جوان) ويرددون عبارات (معاك جوان) أو (إضرب جوان). وينتشر تعاطي المخدرات التخليقية مثل أدوية الكحة وأقراص أبو صلبية، ووجد الباحث أن بعض المدمنين يتناولون (ثلاث زجاجات كحة) في الجرعة الواحدة ولديهم اعتقاد وهمي أنها تعطيهم قوة جنسية كبيرة.

كذلك تنتشر حقن الماكس ويحصل المدمنون على السرنجات المستعملة من مخلفات مستشفي المقطم المجاورة للحي ويتم تعاطي المخدرات بهذه الحقن الملوثة، ومن المألوف أن يجد بعض السكان في الصباح المدمنين وهم في حالة إغماء وإعياء في مداخل المنازل وبجانبهم السرنجات المستعملة في التعاطي.

أما الصبية العاملين في الورش والمدابغ فينتشر بينهم شم الكلة والبنزين والأسيتون وعندما سألهم الباحث عن أسباب تعاطيهم لهذا المخدر قالوا (أنها بتعمل دماغ حلوه) أي أنها تشعرهم بالنشوة والسعادة.

٥- ممارسة الدعارة

تمارس الدعارة على مستويين، فالمستوى الأول: وهو وجود شقق داخل الحي تمارس فيها الدعارة ومعروفة لدي سكان الحي ويتردد عليها الزبائن من أهل الحي أو من خارج الحي، والمستوى الثاني: وهو ممارسة الدعارة خارج الحي أي خروج الفتيات لممارسة الدعارة خارج الحي وهؤلاء الفتيات يعرفهن أهل الحي وذلك من خلال مظاهر الثراء التي ظهرت عليهن والوصول في ساعات متأخرة إلى الحي ومعظم هؤلاء الفتيات بدأن العمل كخادمات للمنازل ثم تحولن إلى ممارسة البغاء.

ومن الجدير بالذكر أن مقاومة ممارسة الدعارة لا تأتي من شرطة مكافحة الآداب ولكن من السكان أنفسهم حيث إنهم يجدون في ممارسة هذه المهنة امتهان لشرفهم وكرامتهم وإساءة للحي ولذلك يقوم السكان بالتعدي بالضرب والسب على مثل هؤلاء الفتيات ويجبرهن على ترك الحي بأكمله. إلا أن بعض الشقق التي لا زالت تدار لممارسة الدعارة تكون في حماية بعض البلطجية بالحي.

ثانياً: جرائم تُرتكب ضد أهل الحي

١- جرائم يقوم بها بعض شرائح من الرأسمالية

نتفق مع أصحاب الاتجاه الراديكالي في أن الفقراء هم ضحايا للجرائم التي ترتكبها الرأسمالية ضدهم، وقد تم رصد هذه الجرائم التي تقوم بها بعض شرائح من الرأسمالية وبخاصة الرأسمالية التجارية والعقارية وقد تمثلت هذه الجرائم فيما يلي:

أ) تلوث البيئة: قام أصحاب مصانع وورش الجلود بالمدابغ بالتعدي على أراضي الدولة وإقامة مصانع داخل الكتلة السكنية وينبعث من هذه المصانع رائحة الغراء التي تتطلبها صناعة الجلود وأصبحت مصدراً للتلوث فضلاً عن الروائح الكريهة المنبعثة التي أصبحت تميز هذه المنطقة مما اضطر بعض السكان القادرين إلى ترك الحي هروباً من التلوث والروائح الكريهة.

ب) استغلال الأطفال: يمارس استغلال الأطفال على نطاق واسع في هذه المنطقة وخاصة في دباغة الجلود والورش المنتشرة، ويعمل الأطفال بأجور زهيدة (ثلاثة جنيهات في اليوم) وساعات عمل طويلة من الثامنة صباحاً حتى الخامسة مساءً ويتعرض الأطفال لإصابات وتشوهات نتيجة التعرض للمواد الكيميائية أو للمواد الضارة أو للتيارات الكهربائية أو للعقاب البدني.

ج) **تجارة المخدرات:** تنتشر تجارة المخدرات في هذا الحي وتعتبر المنطقة سوق لتجارة المخدرات وبخاصة في (الأيواءات) وتقوم الشرطة بحملات مستمرة للقضاء على تجارة المخدرات بالمنطقة وتم القبض على عديد من تجار المخدرات إلا أنه مازالت هذه التجارة تمارس على نطاق واسع.

د) **الاستيلاء على أراضي الدولة:** يقوم بعض المقاولين بالاستيلاء على أراضى الدولة وبناء محلات وورش وبيعها ويقوم المقاولون ببناء الوحدات السكنية المخالفة وتقسيط ثمنها على السكان ويحصلون على أرباح مرتفعة نظير ذلك، وكذلك يقوم المقاولون بالاتجار في الشقق وبخاصة الأدوار السفلي وتحويلها إلى محلات وورش.

هـ) **إغراق الأسواق بالسلع الفاسدة:** في غيبة الرقابة على أسواق الفقراء ينتهز بعض التجار الفرصة ويقومون بإغراق الأسواق بالسلع الفاسدة أو منتهية الصلاحية أو الضارة بالصحة بأثمان رخيصة ولذلك نجد في هذه الأسواق (ملح فاسد - زيتون بصبغة الأحذية - أحشاء حيوانات وأسماك فاسدة وغيرها).

٢- جرائم تقوم بها الحكومة (*)

لا شك أن إهمال الفقراء وتجاهلهم وانحياز السياسات الحكومية للطبقة العليا يعتبر في رأينا جريمة لان ذلك يعود بالضرر على الفقراء. وقد تمثلت هذه الجرائم التي ترتكبها الحكومة ضد الفقراء فيما يلي:

(*) مزيد من التفاصيل عن سياسات الدولة تجاه فقراء الحضر انظر:

- محمود الكردي، *فقراء المدينة بين أساليب التجاهل والإهمال وآليات الانحراف*، ندوة الذات والمجتمع في مصر، كلية الآداب قسم الاجتماع، جامعة القاهرة، ١٩٩٦م، صـ ٢٨٥، ٢٨٦.
- نادر فرجاني، *إعادة الهيكلة الرأسمالية في مصر*، الأهرام، ٤ / ١٢ / ١٩٩٥م

أ) تحيز السياسات الحكومية بعد إعلان سياسة الانفتاح الاقتصادي للإسكان الفاخر والتمليك وفي الوقت نفسه تم تخلي الحكومة عن دعم الإسكان الشعبي أو إسكان محدودي الدخل ولذلك لجأ السكان إلى حل مشكلة الإسكان لهم ولأبنائهم بالتعدي على أراضي الدولة والخروج الجماعي على القانون وقد تغافلت الحكومة عن هذه التعديات لعجزها عن حل مشكلة الإسكان لمحدودي الدخل ولكنها فجأة قررت وقف عمليات التعدي فارتكبت جريمة أخرى وهي استخدام القوة عن طريق إزالة التعديات بالبلدوزرات وقوات الأمن المركزي وذلك في عام ١٩٧٨م إلا أن التحدي الواضح الذي قابلهم به السكان لم يمكنهم إلا من إزالة التعديات في سبع شقق ونشرت جريدة الأهالي خطاب احتجاج موقع من سكان الحي للمحافظ لوقف الإزالة وتجمع السكان في مسجد بالحي للاتفاق على كيفية التحرك بهذه العريضة الجماعية وقاموا بتوزيع منشور بعنوان (فلنتصدى لهم وإلا أسكنونا العراء) وقامت قوات الأمن المركزي بمحاصرة المسجد والقبض على بعض سكان الحي.

ب) ارتكبت الحكومة جريمة في حق السكان عندما قامت بهدم حديقتين كانتا المتنفس الوحيد لسكان هذه المنطقة وأقامت عليهما وحدات سكنية للإسكان الطارئ (الإيواء) مما كان له تأثيره على زيادة سكان المنطقة وتردي الخدمات وكذلك أصبحت هذه الأيواءات وكراً لتجارة المخدرات والبلطجة.

ج) تغافلت الحكومة عن نمو العشوائيات حول حي عين الصيرة فنمت عشوائيات مثل عزبة أبو قرن وعزبة أبو الوفا وساعد ذلك على انتشار الجريمة.

د) منحت الحكومة التراخيص لأصحاب مصانع الجلود لممارسة جرائمهم في تلوث البيئة.

هـ) إهمال الحكومة لصيانة المباني والمرافق مما جعلها آيلة للسقوط ويشكل ذلك تهديداً لحياة السكان.

و) غياب الحملات الأمنية والتموينية ساهم إلى حد كبير في انتشار الجرائم في هذه المنطقة.

خاتمة

مما لا شك فيه أن جرائم الفقراء لا يمكن فصلها عن التطورات العالمية في العقدين الماضيين أو ما يسمى بسياسات العولمة، والتي فرضت إعادة الهيكلة الرأسمالية وذلك بإحداث تغييرات في الهياكل الاقتصادية تجاه سيادة توجهات السوق ويعنى هذا التوجه تنصيب رأس المال المالي على أنه الفاعل الرئيس وتحجيم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ومنح التسهيلات الائتمانية والضريبية لرأس المال وإيجاد بيئة نقدية متوائمة مع الاقتصاد العالمي. وقد ترتب على ذلك نتائج اجتماعية عميقة كان لها أثرها في زيادة معدلات الجرائم ومن أهمها:

١- تغير دور الدولة وضعف هيبتها وقصور دورها الرقابي والقانوني وانحياز السياسات والتشريعات لصالح الطبقة الرأسمالية، ورفع الدولة يدها عن دعم السلع والخدمات وتجاهل وإهمال السياسات الحكومية للفقراء.

٢- انخراط أعداد متزايدة من السكان في نشاط الاقتصاد الخفي Hiden activities أو الأنشطة التي تمارس تحت الأرض under - ground أو الأنشطة الموازية parralled أو السوداء black كالمضاربات والرشوة والسمسرة والدعارة.(*)

٣- الاستقطاب الطبقي إلحاد واتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء وغياب العدالة الاجتماعية - استشراء البطالة السافرة - استشراء الفساد المالي والإداري وبخاصة فساد الكبار وقدرتهم على الإفلات من العقاب.

٤- اعتماد الدولة على الدخول الريعية كالمساعدات الخارجية والقروض والسياحة وسميت (بالدولة الريعية) وقد ساهم ذلك في ظهور(المواطن المتريع) الذي يهجر العمل المنتج ويبحث عن الربح السهل والسريع بأقل جهد أو بدون مجهود. وزادت شرائح البرو ليتاريا الرثة التي تعمل في الأنشطة الخدمية والطفيلية والهامشية.

٥- ازدياد النزعة الاستهلاكية المفرطة والسلوك الاستهلاكي الاستفزازي والترفي للطبقة الرأسمالية بالإضافة إلى تغذية وسائل الإعلام للطموحات الاستهلاكية ومحاولة الفقراء محاكاة هذا النمط الاستهلاكي بممارسة السلوك الإجرامي.

وقد انعكست هذه التغيرات على السلوك الإجرامي فأصبح الفقراء ضحايا للممارسات الإجرامية التي تمارسها الرأسمالية من تلوث للبيئة واستغلال الأطفال والاتجار بالمخدرات، كما أصبح الفقراء ضحايا للجرائم التي تمارسها الحكومة ضدهم

(*) مزيد من التفاصيل عن الاقتصاد الخفي انظر:

- محمود عبد الفضيل، *أبعاد ومكونات الاقتصاد الخفي وحركة الأموال السوداء في الاقتصاد العربي*، مصر المعاصرة، السنة السادسة والسبعون، العدد ٤٠، أبريل، ١٩٨٥م.

- محمود السقا، *الاقتصاد الخفي في مصر*، مكتبة النهضة العربية، ١٩٩٦م.

وذلك من خلال تجاهلهم وإهمالهم واستخدام القوه لإزالة المخالفات والتعديات. أما السلوك الإجرامي للفقراء أنفسهم فكما اتضح لنا نجد أنه يشمل التسول والسرقة والنشل وتعاطي المخدرات والبلطجة والمشاجرات وممارسة الدعارة ونجد أن ضحايا هذه الجرائم من نفس الطبقات الفقيرة أي أن النشاط الإجرامي يوجه إلى أفراد من نفس الطبقة كما أن هذه الجرائم ترتكب من أجل مصالح شخصية وأنانية وذاتية بالإضافة إلى أن من يقوم بهذه الجرائم هم من أدنى شرائح الطبقة العاملة وهي (البروليتاريا الرثة) التي لا تسهم في الإنتاج وتعيش عالة على ما ينتجه غيرها. وإذا كان السلوك الإجرامي للفقراء هو جزء لا يتجزأ من الصراع الطبقي خلال التطور الرأسمالي واحتجاج ضد الاستغلال الرأسمالي إلا أن هذا السلوك هو عبارة عن ردود أفعال غير واعية أي أنه لا يعكس وعي طبقي لأنه تعبير غير واعٍ عن الشعور بالاستغلال يستخدمه الفقراء أثناء نضالهم ضد القهر الطبقي، وباختصار فالسلوك الإجرامي للفقراء هو تعبير عن وعي زائف ولا يمكن اعتباره أعمالا ثورية تضعف من سلطة البرجوازية ولذلك فهو صراع طبقي منحرف.